الفلسطينيون والحدود

فؤاد مغربي

الحدود تحدد الهويّة وتؤكد الاختلاف. تمارس الحدود الانتخاب والإقصاء في آن. في القرن التاسع عشر، اقترنت فكرة الحدود بمحاولات إنشاء هوية جمعية تُحدد بتعبيرات تاريخية وثقافية تستهدف تكوين أمة. وقد أدى عصر القوميات إلى اهتمام مفرط بحدود يجري رسمها لضمان التجانس المفروض، أحيانا، بالتطهير العرقي، أو إنشاء أرثذوكسيات دينية. بهذا المعنى، كانت القومية أكبر مُوّلد للحدود في التاريخ الحديث. وفي هذه المنطقة من العالم، يتسم الصراع بين الحركة القومية الفلسطينية والصهيونية ـ قبل كل شئ آخر ـ بصراع عنيف على الأرض والحدود. وما مفاوضات السلام الجارية في الوقت الحالي، سوى محاولة لرسم حدود تفصل بين الجماعتين. ومن رأينا أن الصراع التاريخي بين إسرائيل والفلسطينيين، يرسم حدودا أخرى للمجتمع بالمعنى الواسع للكلمة، وهي حدود ذات معالم في الحياة اليومية، في السلوك الفردي، وفي مساحة المخيلة، أيضا.

لا يعنينا، في هذا الصدد، تذبذب المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل استكشاف العلاقة بين الحدود بالمعنى المادي للكلمة، وحياة جماعة ما ـ عملية التفاعل بين الجوانب الجيوـ سياسية، والنفسية ـ الاجتماعية في الحياة اليومية للفلسطينيين. لذلك، تحلل هذه الورقة أثر الجغرافيا السياسية على المجتمع والفرد. بكلمات أخرى:

كيف تترك الحدود بالمعنى المادي للكلمة أثرها في نهاية المطاف على بني البشر؟ وما هي الحدود التي يصنعها الناس لفصل أنفسهم عن أناس آخرين، وبالتالي تشكل هويتهم؟ كيف تنسل الحدود إلى المخيلة؟ وكيف يتمكن الناس في نهاية الأمر من اجتياز حدود تضعهم من

ناحية فعلية في »أقفاص حديديةء ليحققوا بهذا الفعل قدرا من الحرية .

لكي يعيش الإنسان في فلسطين هذه الأيام يجد نفسه مكبلا بحدود قاسية ، نقاط تفتيش ، وأسيجة من الأسلاك الشائكة ، وجدران ، وأنواع مختلفة من التصاريح ، وكاميرات مراقبة . قد يبدو اهتمام الإنسان بالحدود في هذا الزمن والعصر نوعا من الشذوذ ، على ضوء ما يملكه أفراد أو جماعات من سهولة تخطي الحدود بواسطة تقنية الاتصالات الفورية . ورغم ذلك ، لا تملك مزاعم انتفاء المسافة ونهاية الجغرافيا القدرة على الاقناع ، فالظاهر أن الحدود تزداد رسوخا وإحاكما ، ليس في الشرق الأوسط فقط . نقرأ بصفة يومية قصصا مأساوية عن مهاجرين حاولوا ، بمجازفة قد تودي بحياتهم ، التسلل إلى هذه الدولة الأوروبية أو تلك لتحسين ظروف عيشهم . وفي الوقت الحالي تقوم معظم الدول الغنية بتشديد شروط الهجرة للحيلولة دون نجاح لاجئين أو مهاجرين فقراء في الوصول إليها . لذلك ، تكتسب مسألة الحدود بعدا جديدا يقترن بحياة العديد من الناس في العالم أو موتهم . وبالنسبة للفلسطينيين فإن مسألة الحدود ترتبط ببقائهم كجماعة قومية .

الجغرافيا السياسية

تعكس خارطة المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، التي احتلتها إسرائيل في يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، رجحان كفة القوة الإسرائيلية المفروضة عبر عملية استيطان متواصلة ، تعيد إلى الأذهان عمليات مشابهة جرت في القرن التاسع عشر . وفي هذه الحالة ما زالت عملية الاستعمار والاستيطان القسري مستمرة ، مما يجعل إسرائيل حالة نادرة باعتبارها القوة الكولونيالية الوحيدة في القرن العشرين . صادرت إسرائيل وما زالت مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية ، وأنشأت قرابة ٢٠٠ مستوطنة يهودية يقطنها ـ باستثناء مدينة القدس ـ ما يزيد على مائتي ألف مستوطن ، منتهكة بذلك مبادئ القانون الدولي التي كررت التعبير عنها قرارات كثيرة للأمم المتحدة . بعض تلك المستوطنات مخافر أمامية يقطنها أقل من مائة شخص ، والبعض الآخر مثل معاليه أدوميم يقطنها ما يزيد عن عشرين ألفا من المستوطنين . ومعظمها مستوطنات محصنة تحصينا جيدا تعتلي رؤوس التلال والمواقع الاستراتيجية المشرفة على القرى العربية في الأودية . وهي مستوطنات مسوّرة بأسيجة مكهربة وجدران وأبراج مراقبة ، وسكانها مسلحون تسليحا جيدا في العادة وسبق لهم تلقي تدريبات عسكرية .

يقع تحت السلطان القضائي للمستوطنات حوالي ٥ بالمائة من مساحة الضفة الغربية ، و٢٠ بالمائة من قطاع غزة ، حيث يقيم ٦٥٠٠ من الإسرائيليين في ١٧ مستوطنة . علاوة على ذلك ، هناك ١٧٠ ألفا من المستوطنين اليهود المزروعين في القدس الشرقية العربية ، وسط أحياء ذات كثافة سكانية عربية عالية . ويتمثل الهدف الرئيس لتلك المستوطنات في ضمان تحقيق أغلبية يهودية في مدينة القدس . لذلك ، يُسمح للمستوطنات اليهودية بالتوّسع ، بينما تُمنع الأحياء

العربية من التوّسع . إضافة إلى ذلك ، أسفرت حملة تطهير عرقية إسرائيلية عن حرمان آلاف من الفلسطينيين في القدس من حق الإقامة ، وهُدمت بيوت العديد غيرهم بدعوى عدم الحصول على تراخيص للبناء . وفي الخليل ، يقيم حوالي ٤٠٠ مستوطن يهودي في قلب المدينة ، داخل غيتو تحميه قوة من الجنود الإسرائيليين .

واصلت الحكومات الإسرائيلية ، بما فيها حكومة إيهود باراك ، توسيع المستوطنات ، على الرغم من اتفاقات أوسلو ، التي اشترطت وقف كافة الإجراءات أحادية الجانب ، التي تستهدف تغيير الواقع على الأرض . ومنذ التوقيع على تلك الأتفاقات في سبتمبر ١٩٩٣ ، تضاعف عدد المستوطنين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وصولا إلى معدله الحالي .

صادرت الحكومة الإسرائيلية ، أيضا ، مساحات واسعة من الأرض لبناء طرق التفافية حول المناطق المأهولة بالعرب ، لتميكن المستوطنين اليهود من التنقل بحرية إلى مناطق مختلفة في إسرائيل نفسها . وتكشف نظرة خاطفة إلى الخارطة طرقا عديدة يوصي الجيش الإسرائيلي الإسرائيليين باستخدامها ، والطرق التي لا ينصح بها ، وتلك المخصصة لأغراض عسكرية ، والطرق المخصصة للدوريات الفلسطينية ـ الإسرائيلية المشتركة .

تلك الطرق الالتفافية عاملٍ محلي حاسم ، فهي لا تربط المستوطنات اليهودية ، وتلتف على القرى الفلسطينية فقط ، بل تُستخدم كدينامية نفسية يتم بفضلها تبهيت الجغرافيا السياسية للأراضي الفلسطينية بشكل كامل . بهذه الطريقة يستطيع المستوطنون اليهود السفر بسياراتهم دون احتكاك سوى بالقليل القليل من التجمعات السكانية الفلسطينية ، أي تحويل الفلسطينيين إلى كينونة غير مرئية .

شجّعت مختلف الحكومات الإسرائيلية ، تاريخيا ، عملية الاستيطان فعمدت إلى خلق حقائق يتعذر التراجع عنها على الأرض ، في سبيل السيطرة عليها ، وجعل كل احتمال لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة مسألة مستحيلة . ومنذ أوائل السبعينات ، رسم المخططون الإسرائيليون التوّسع الاستيطاني استنادا إلى مفهوم »الكتل الاستيطانيةء ـ إنشاء مجموعة مستوطنات في مناطق متجاورة ، ودمجها على مدار سنوات من العمل المستمر في مجال البنية التحتية ، والإدارة ، والخدمات . وقد أسفرت السيطرة الإسرائيلية عن خلق مجتمع يتكون من مواطنين إسرائيليين يزداد عددهم بصفة مستمرة ، يتمتعون بوضعية قانونية وإقليمية مستقلة بذاتها عن مناطق يعيشون في وسطها ، ومشابهة للوضع في إسرائيل نفسها .

تفتت تلك المستوطنات الضفة الغربية إلى أربعة كانتونات : جنين ـ نابلس في الشمال ، ورام الله في الوسط ، بيت لحم والخليل في الجنوب ، وأريحا في الشرق . كما تفتت قطاع غزة بالطريقة نفسها . تفصل بين الكانتونات المذكورة مناطق واسعة تحت السيطرة الإسرائيلية ، مما يجعل تنقل الفلسطينيين بحرية بين مناطقهم مسألة بالغة الصعوبة .

بدّلت اتفاقيات أوسلو جغرافيا الحياة اليومية للفلسطينيين . فالمسافة بين رام الله والقدس ،

مثلا، حوالي عشرة كيلومترات، لكن الوصول إلى القدس يقتضي في المقام الأوّل مغادرة نقطة تفتيش فلسطينية تمثل الحد الخارجي للمنطقة A (المنطقة التي وضعتها الترتيبات الانتقالية تحت سيطرة فلسطينية كاملة) بعدها، ينبغي المرور في منطقة B (الواقعة تحت سيطرة فلسطينية ـ إسرائيلية مشتركة) ثم يصل الإنسان إلى نقطة تفتيش إسرائيلية تتمركز على الحد الشمالي الموّسع لمدينة القدس، متخطية العديد من الإحياء الفلسطينية. تقع القدس، التي وّسع الإسرائيليون حدودها البلدية كثيرا منذ احتلالها في العام ١٩٦٧، تحت سيطرة إسرائيلية كاملة. تبلغ المنطقة A ١٨ بالمائة من مساحة الضفة الغربية، والمنطقة B حوالي ٢٢ بالمائة، والمنطقة C ٦٠ بالمائة. وفي قطاع غزة تسيطر إسرائيل على ٢٠ بالمائة من مساحة القطاع، تشمل ١٧ مستوطنة يهودية يقيم فيها حوالي ٦٥٠٠ من الإسرائيليين في الوقت الحاضر، بينما ينضغط الفلسطينيون في قطاع غزة، الذين يصل عددهم إلى مليون نسمة تقريبا، في الأجزاء الباقية من القطاع، مما يجعلها من أكثر المناطق ازدحاما في العالم.

تحمل السيّارات المسجلة في إسرائيل والقدس، عادة، لوحات قيادة صفراء اللون، وتعبر نقاط التفتيش الإسرائيلية بلا عائق. وقد يوقف الجنود الإسرائيليون بين الفينة والأخرى، حسب الوضع الأمني، سيارة لفحص بطاقات الهوية أو جواز للسفر ممهور بتأشيرة صالحة. أما السيارات الفلسطينية فتحمل لوحات قيادة خضراء اللون، ولا يُسمح لها بدخول القدس، أو الدخول إلى إسرائيل نفسها، بلا تصريح خاص. يعني هذا الأمر من ناحية عملية، أن القدس، التي كانت مركز الحياة الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية للفلسطينيين أصبحت الآن محظورة عليهم.

السفر من رام الله إلى غزة قصة أخرى. فالإنسان يمر عبر إسرائيل للوصول إلى نقطة التفتيش الرئيسة التي يسميها الإسرائيليون إيريز، ويسميها الفلسطينيون بيت حانون ـ فرض الأسماء العبرية على الأماكن المحلية الفلسطينية دلالة أخرى على إرادة السيطرة وتبديل الواقع ـ في إيريز ثمة ممر لدخول فلسطينيين يحملون تصاريح، وممر للأجانب، والديبلوماسيين وحاملي بطاقات VIP وبعض العاملين في منظمات دولية. وبقدر ما يخصني الأمر، أمشي ـ مسلحا بجواز سفري الأميركي ـ إلى ممر الشخصيات الهامة جدا، حيث يفحص الإسرائيليون جواز السفر ويختمونه، ثم أمشي مسافة معينة إلى الجانب الفلسطيني، وأقدم أوراقي الثبوتية إلى الفلسطينيين.

ورغم ذلك، بالنسبة للغالبية العظمى من الفلسطينيين، ثمة ممر يعبر متاهة ضيقة تقودهم من جانب إلى آخر. وإذا تصادف وجود المسافرين في ساعات الصباح الأولى، أو ساعات أوائل المساء، ربما يتأخر عبورهم من جانب إلى آخر، لأن آلافا من العمال الفلسطينيين، غير المهرة وشبه المهرة، يعبرون تلك الممرات الضيقة ذهابا إلى أعمالهم في إسرائيل وإيابا منها. يصطفون طوابير في ما يشبه حظائر للماشية ليقوم الإسرائيليون بفحص أوراقهم الثبوتية.

يغادر أولئك العمال غزة حوالي الساعة الثالثة صباحا، يستقلون حافلات خاصة تقلهم إلى أماكن عملهم، وعند عودتهم حوالي الساعة السادسة مساء، يستقلون الحافلات نفسها، التي تفرغ شحنتها عند نقطة تفتيش إيريز. يخرجون من الحافلات حاملين أشياء رماها الإسرائيليون: كومبيوترات قديمة، بطاطين، مقاعد حمام، وأحيانا ثلاجة قديمة، مروحة، نبتة بلاستيكية، أو فرشة نوم.

المفارقة أن الاتفاقية المؤقتة المنبثقة عن اتفاقيات أوسلو تنص على ما يلي: «للحفاظ على التواصل الإقليمي بين الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها وحدة إقليمية واحدة، ولتعزيز نموها الاقتصادي والروابط الديمغرافية والجغرافية بينها، يطبق الطرفان فقرات هذا الملحق، مع احترام والحفاظ دون عوائق على الحركة الطبيعية والهادئة للأفراد والمركبات والبضائع داخل الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وقطاع غزة» (الملحق ١ للاتفاقية المؤقتة، المادة ٢, ١).

ولعل من نافلة القول التذكير أن إسرائيل لم تطبق شروط هذه الاتفاقية حتى الآن، رغم التوقيع عليها منذ عدة سنوات مضت. إن الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يكثر الكلام عنه، تسمية في غير محلها، إذ ينبغي تسميته الممر الأمني بحكم أهميته كطريق تسيطر عليه السلطات الإسرائيلية بعناية فائقة. كتب جدعون ليفي في هآرتس (المجلة، ١٤ يوليو (تموز) ٢٠٠٠) «في الأشهر الأولى بعد افتتاحه، مُنع ٤٠٥٠ فلسطينيا من عبوره، ومن يومها حُرم آلاف غيرهم، وقد أنشئ هذا الممر المحروس جيدا، بالضبط، لخدمة هؤلاء الناس، نظريا على الأقل». يقدم ليفي، في المقالة نفسها، صورة لأربعة فلسطينيين من غزة يقيمون في رام الله، ولم يتمكنوا من زيارة ذويهم في غزة. أحدهم أستاذ في جامعة بيرزيت يحمل شهادة في الهندسة من جامعة ستانفورد، ولا سابقة أمنية عليه لدى الفلسطينيين والإسرائيليين، الحالات الأخرى مشابهة.

ورغم أن غزة تبعد مسافة ٩٠ دقيقة بالسيارة عن وسط الضفة الغربية، إلا أنها أصبحت مكانا بعيدا بالمعنى النفسي. ويسهل على معظم الفلسطينيين السفر إلى دولة أجنبية أكثر من السفر إلى غزة. يشعر الإنسان بمجرد وجود في غزة، بالوقوع في مصيدة، كأنه دخل إلى سجن كبير. غزة «مؤسسة كاملة» منطقة معزولة كليا عن بقية المناطق الفلسطينية، مطوّقة بأسيجة أمنية من جميع الجهات.

يستطيع الإسرائيليون إغلاق غزة بالكامل وقتما يريدون، وفي الواقع، يستطيعون إغلاق الضفة الغربية كلها، أو أجزاء منها، وهذا ما فعلوه في عدد لا يحصى من المرات. يتمتع المستوطنون اليهود بحرية الحركة في كل المناطق، لأنهم يسافرون عبر طرق بديلة أنشأتها الحكومات الإسرائيلية خصيصا لتمكين المستوطنين من تجنّب المناطق المأهولة بالعرب. الفلسطينيون مقيدون في مناطقهم، وعليهم البحث عن طرق متعرجة، طويلة أغلب الأحيان وخطرة للانتقال من مكان إلى آخر. المسافة بالسيارة بين رام الله وبيت لحم (وهي مدينة تحت

السيطرة الفلسطينية) مثلا، قصيرة نسبيا (حوالي خمس وعشرين دقيقة تقريبا) إذا عبر الإنسان عن طريق القدس. وبما أن القدس مغلقة أمام معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، عليهم الالتفاف حولها باتجاه الشرق، والسفر في طريق طويلة شديدة الانحدار، تُعرف ـ يا للسخرية ـ بطريق وادي النار، للوصول إلى بيت لحم في رحلة تستغرق حوالي ساعتين.

ولعل الذهاب إلى القدس يقدم صورة مباشرة للفرق الجذري بين مدينتين، إحداهما عربية والثانية إسرائيلية/ يهودية. رغم عدم وجود سياج يفصل بين المجتمعين، يدرك المرء على الفور عبوره من هذا الجانب إلى ذاك. فالجانب العربي من المدينة متروك لتراكم القاذورات ومكتظ بالسكان، لأن بلدية القدس، التي يسيطر عليها الإسرائيليون، تكرّس معظم مصادرها للجانب اليهودي. وليس ثمة ما يوحي بالتنظيم في الجانب العربي، فالطرقات مهملة، بينما الجانب اليهودي منظم، نظيف، وأكثر وفرة، الطرقات في وضع أفضل بكثير، ومن الواضح أن الخدمات البلدية متوفرة أكثر. الجانب العربي جزء من العالم الثالث، أما الجانب اليهودي فيكاد يبدو كمدينة أوروبية. ورغم إصرار الإسرائيليين على أن القدس هي العاصمة الموّحدة للدولة اليهودية، تدل الحقيقة على وجود قدسين، يمكن تمييزهما والتعرف عليهما فورا، حيث قيدت عملية التخطيط العمراني، وأنظمة بلدية القدس، والحكومة الإسرائيلية بناء العرب وتوّسعهم إلى حد بالغ القسوة، بينما سهّلت وشجعت البناء اليهودي والتوّسع والاستيلاء على الأراضي العربية. تستهدف كل تلك الاجراءات ضمان تحقيق أغلبية يهودية ضمن الحدود البلدية للمدينة. علاوة على ذلك، حاولت السلطات الإسرائيلية حرمان مواطني القدس العرب من بطاقات هويّتهم طالما لم يثبتوا إقامتهم وعملهم في المدينة. وبذلك، فقد آلاف الأشخاص حق الإقامة في المدينة نتيجة هذا البرنامج للتطهير العرقي. ومما تجدر ملاحظته أن اليهودي المقيم في القدس، الذي يعمل ويقيم في الولايات المتحدة لفترة طويلة من الوقت، لا يفقد بطاقة هويته.

الجانب العربي من المدينة ميت معظم الأسبوع، تدب فيه الحياة ظهيرة يوم الجمعة عندما يتدفق آلاف الناس إلى المسجد الأقصى للصلاة. يحضر معظم الفلسطينيين في حافلات، يقضون سويعات، ويعودون من حيث أتوا. في مناسبات معيّنة، يسمح الإسرائيليون، فقط، لمن تجاوزوا سن الأربعين بدخول المدينة للصلاة في المسجد الأقصى. وبهذه الطريقة تستطيع السلطات الإسرائيلية الحفاظ على سيطرتها، وضمان أن القادمين إلى المدينة للصلاة، لن ينفقوا الكثير من الوقت فيها. وقد انتقلت معظم الأعمال الرسمية الفلسطينية إلى رام الله، حيث يوجد العديد من الوزارات والخدمات الفلسطينية، مما جعل هذه المدينة محورا جديدا للحياة الفلسطينية.

السياسة والجغرافيا تحدد شروط الحركة، نمط الحياة، والتجارة والأعمال. بالنسبة للفلسطينيين الذين يمثلون الجانب العاجز والمهيمن عليه فإن الحركة مقيدة بعدد لا يحصى من

الطرق . مكان العمل والحياة أو قضاء وقت الفراغ ، أشياء تخضع بالكامل لاعتبارات سياسية وجغرافية . وهذا يساوي في الواقع نظاما صارما من أنظمة الأبارتهايد ، وهو أكثر تطوّرا وأذى من النظام السابق في جنوب أفريقيا في ظل النظام السابق . ففي زمن صنع السلام ومفاوضات السلام ، يرغم البشر على العيش في أقفاص حديدية ، ويتمتعون بقدر ضئيل من الإدارة الذاتية لشؤونهم في بانتوستانات خاضعة لتقييدات صارمة .

يمكن الدخول إلى المناطق الفلسطينية عبر نقاط حدودية ، بما فيها مطار تل أبيب ، جسر اللنبي على الحدود مع الأردن ، ورفح على الحدود مع مصر ، ومطار غزة . يستطيع حاملو التصاريح وجوازات السفر سارية المفعول من الفلسطينيين الدخول عن طريق جسر اللنبي ، ورفح ومطار غزة ، أو مطار تل أبيب . وكي يدخل الفلسطيني عن طريق مطار تل أبيب أو يخرج منه يلزمه جواز سفر ساري المفعول ، والحصول على تصريح من الإسرائيليين يخوله حق الوصول إلى المطار . وفي المعابر الأخرى فإن الدخول والخروج عبر نقطة تفتيش فلسطينية يخضع لموافقة الإسرائيليين : يجلس الإسرائيليون خلف زجاج داكن ، حتى لا يراهم المسافرون ، لكنهم يمنحون الموافقة على الدخول والخروج . لذلك ، لا يتمكن فلسطينيون عليهم تحفظات أمنية من جانب إسرائيل من الدخول أو الخروج ، ويخضع حاملو جوازات السفر الأجنبية من الفلسطينيين لتفتيش خاص وإجراءات تحقيق من جانب الإسرائيليين .

يتم وضعهم جانبا ، وتطرح عليهم مختلف أنواع الأسئلة من جانب رجال الأمن الإسرائيليين ، ويجري تفتيش أمتعتهم بعناية بالغة . إجمالا ، تبدو الإجراءات غير مريحة بتصميم مسبق ، كأن المقصود منها إقناع الزائر بعدم تكرار المحاولة . كما يتعرض حاملو جوازات السفر الإسرائيلية من الفلسطينيين لإجراءات تميزية صارمة ومزعجة . وقد رفع الكثير منهم شكاوى مطالبين بوقف التميز ضدهم .

حتى أواسط الثمانينات ، ورغم التجربة المنهكة لعبور جسر اللنبي ، كان في مقدور آلاف الفلسطينيين الخروج للعمل في مختلف بلدان النفط العربية . ولكن هذا المنفذ أُغلق أمامهم منذ أواسط الثمانينات عندما شرعت بلدان الخليج النفطية في تسريح العاملين بعد تدهور أوضاعها الأقتصادية نتيجة هبوط أسعار النفط ، والثمن الباهظ للحرب العراقية ـ الإيرانية . كانت دلالة هذا الأمر أن منفذا طبيعيا أبقى الصلة مع العالم العربي قائمة جرى إغلاقه ، مما أرغم العديد من الفلسطينيين على البقاء ومحاولة العيش بصعوبة في مناطقهم الراكدة من ناحية اقتصادية . وربما كان الإحساس أن الفلسطينيين أصبحوا في وضع أشد صعوبة من العوامل المحرّكة للانتفاضة الوطنية التي اندلعت في ديسمبر عام ١٩٨٧ .

الحدود أماكن للصراع والخصومة ، علاوة على كونها أماكن ترمز إلى التفاعل . فلننظر إلى الحدود اللبنانية بعد انسحاب إسرائيل من معظم جنوب لبنان . تهبط حشود كبيرة من اللبنانيين ، يوميا ، إلى الحدود مع إسرائيل في مكان يُعرف باسم بوابة فاطمة . وقد ذكر تسفي بارئيل في

هآرتس (المجلة ، ١٧ يوليو (تموز) ٢٠٠٠) أن قرابة ٣٠٠ شخص يأتون إلى المكان خلال أيام الأسبوع ، و١٥٠٠ شخص في عطلة نهاية الأسبوع لإلقاء الحجارة على الإسرائيليين عبر الحدود . كتب بارئيل : «نشأت صناعة سياحية بالكامل على جانب الطريق المؤدية إلى نقطة العبور . ثمة بسطات ترفع الأعلام اللبنانية تبيع الساندويشات والمرطبات ، تراكتورات تكوّم الحجارة ليقوم السيّاح بما أتوا من أجله . يشرح مرشدون سياحيون في جولات خاصة ، وهم من سكان القرى الحدودية ، للراغبين ما يرونه أمامهم . يعرض أولاد غسل سيارات الضيوف ، ومن يعرفون العبرية يعلّمون الزائرين كيف يشتمون بأعلى أصواتهم وهم يقذفون الحجارة فوق السياج الحدودي نحو إسرائيل» . كان أحد الزّوار المرموقين والمشاركين في هذا الطقس ، البروفيسور إدوارد سعيد من جامعة كولومبيا ، الذي بُثت صورته حول المعمورة يرمى حجرا في اتجاه الحدود الإسرائيلية . يستشهد بارئيل بقول أحد اللبنانيين المشاركين في هذا الطقس : «أصبحت زيارة الحدود مع إسرائيل نوعا من الحج . واجب ديني أن يأتي الإنسان ويرمي الحجارة على العدو الإسرائيلي ، كما يرمي الشيطان بالحجارة خلال الحج إلى مكة . إحساس رائع ، نوع من تطهير النفس» .

مشيت ، يوم الأحد ٢٣ يوليو (تموز) مع عائلتي وأصدقاء إلى السياج على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية . وتصادف وجود حفلة زفاف على الجانب اللبناني . كان العريس والعروس في ثياب فلسطينية تقليدية ، العريس يرتدي القمباز ، والعروس ترتدي الثوب . ثوب جميل ، حياكة يدوية ، وملوّن . لوحوا بأعلام فلسطينية وغنوا أثناء سيرهم إلى جانب السياج ، وفي اليوم التالي نشرت صحيفة محلية صورة الزوجين الشابين ، خلفهما العائلة والأصدقاء ، وتحتها التعليق التالي : «الفلسطينيان ياسر قدورة ولينا أغا في ثياب فلسطينية تقليدية خلال حفل الزفاف على الحدود قرب بوابة فاطمة» . وقد ذكر العريس والعروس أنهما أرادا التعبير عن الوفاء لفلسطين ، البلد الذي لم تطأه أقدامهم من قبل .

الدلالة السياسية الكامنة غير معروفة على الأغلب لمعظم المشاركين في هذه الطقوس الاحتفالية . فهي في نظر الإسرائيليين تمثل مناسبة للقاء العائلات على جانبي الأسلاك الشائكة ، مناسبة تشفي القلوب . علاوة على ذلك ، يريد الإسرائيليون إظهار أن تحقيق السلام مع لبنان سيمكن الفلسطينيين على جانبي الحدود من تبادل الزيارات بطريقة اعتيادية ، وتجديد الروابط العائلية . وهي في نظر السلطات اللبنانية تبين الارتباط العميق الذي ما زال اللاجئون الفلسطينيون يحملونه لبلادهم . وهذا يعني أن تسوية مسألة اللاجئين يجب ألا تشمل توطينهم في لبنان ، بل في وطنهم الأصلي الذي أصبح إسرائيل في الوقت الحاضر . فالحكومة اللبنانية ترفض بصفة قطعية كل محاولة لتطبيع وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان .

يرى الإنسان على الحدود ، أيضا ، لاجئين فلسطينيين حضروا للاتصال أو الاستفسار عن أقارب لم يروهم منذ سنوات طويلة . يأتون إلى الحدود لمشاركة أقاربهم في تبادل أخبار مفرحة

عن حفل زواج، أو لمشاركتهم أحزان وفاة أحد الأفراد، أو لمجرد تبادل المعلومات. كما يرى أطفال اللاجئين الفلسطينيين، من مخيم الدهيشة قرب بيت لحم، يحاولون الاتصال بأطفال اللاجئين الفلسطينيين من مخيم شاتيلا في لبنان. وبعد أتمام الزيارة عبر السياج الشائك، يعودون إلى مخيماتهم ويستخدمون الإنترنت للاتصال بلاجئين آخرين. وقد جرت محاولة لربط كل مخيمات اللاجئين عبر شبكة الإنترنت، لخلق جماعة تتجاوز الحدود والأسلاك الشائكة.

لا يتولى أحد تنسيق تلك الأحداث على الحدود. تبدو عفوية بالكامل. يسافر الناس مسافة معينة من مخيمات اللاجئين قرب بيروت إلى الحدود للتعبير عن أمر ما. وفي تبادل العبارات الشفوية مع الناس على الحدود اللبنانية ما يحمل تعبيرات من نوع: نأمل أن تتحرروا أنتم، أيضا، من الاحتلال الإسرائيلي، زيدوا من تصميمكم وواصلوا الكفاح في سبيل الحرية، أعطونا، من فضلكم، بعض التفاح من أرض فلسطين.

يشكل هذا الطقس اليومي، في المقام الأوّل، تحديا للحدود المادية. ما يقوله الناس أنهم يرفضون قبول شرعية حدود تفصلهم عن أحبابهم، وعن وطنهم. علاوة على ذلك، الحدود مكان يعبر فيه الإنسان، رمزيا، عن خليط من المشاعر المعقدة لشعب تعرّض لهيمنة إسرائيل وعدوانها على مدار زمن طويل. يصعب فهم هذا الأمر على الإسرائيليين، وعلى مؤيديهم من الأميركيين، ربما لأنهم لا يدركون بشاعة الاحتلال الإسرائيلي، القتل المتعمد للناس، القصف اليومي من الجو، الذي أسفر عن موت آلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في عدد لا يحصى من القرى اللبنانية.

الطقوس لا تنبثق من الفراغ، بل تملك تاريخا وأرضية في الواقع المادي. ولفهم هذا الطقس، يحتاج الإنسان لفهم الحنين العميق الذي يحمله الفلسطينيون تجاه وطنهم، وبالقدر نفسه، إحساسهم العميق بالظلم الواقع عليهم. كذلك، يحتاج الإنسان لمعرفة تاريخ الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، وما فعله الاحتلال في فلسطين، ليس من وجهة نظر المحتلين، بل من وجهة نظر الضحايا. رواية الضحايا متوفرة، لكنها غير منتشرة بالقدر الكافي مثل رواية المحتلين.

مفعول التاريخ

الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، من حيث الجوهر، صراع بين مجتمع استيطاني أوروبي يستهدف إنشاء دولة يهودية حصرية، وبين أصحاب الأرض الأصليين من الفلسطينيين (الذين شكّلوا في العام ١٩٤٨ غالبية السكان، في فلسطين) والذين حاولوا، دون نجاح، مقاومة عملية السلب الاستيطانية الصهيونية. نجح المستوطنون الصهاينة في ١٩٤٨ ــ١٩٤٩، بمساعدة من بريطانيا والولايات المتحدة، في إرغام أعداد كبيرة من الفلسطينيين (حوالي ثمانمائة

ألف منهم) على مغادرة مدنهم وقراهم، وإنشاء دولة يهودية في ٨٠ بالمائة من أرض فلسطين التاريخية. وفي العام ١٩٦٧، احتلت إسرائيل البقية الباقية من فلسطين، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، التي خضعت من يومها للحكم العسكري.

مر الصراع بعدة مراحل: حاول الفلسطينيون في فترة ما قبل ١٩٤٨، دون نجاح، الحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين، وفي الوقت نفسه، ناضلوا ضد الانتداب البريطاني آملين بالحصول على الاستقلال كدولة يتكون أغلب سكّانها من العرب. وبعد العام ١٩٤٨، قاتل الفلسطينيون لتحرير أرضهم المحتلة وعودة اللاجئين إلى وطنهم. وفي مرحلة ما بعد ١٩٧٤ قاتل الفلسطينيون لتحرير المناطق المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧، لإنشاء دولتهم المستقلة على عشرين بالمائة من أرضهم التاريخية.

علامات التمييز

نجحت الصهيونية في إنشاء دولة. لكن هذا النجاح لم يكن كاملا لأن الصهاينة، خلافا لمستوطنين آخرين، لم يتمكنوا من إزاحة جميع الفلسطينيين من فلسطين. في إسرائيل أقلية عربية كبيرة العدد تعيش في ظل قوانين تمييزية مجحفة تمنح اليهود أولوية على العرب. كذلك، يوجد ملايين من اللاجئين، ما زالوا يواصلون الضغط، حتى بعد ما يزيد عن خمسين عاما من العيش في المنفى، من أجل حق العودة إلى بيوتهم وقراهم التي طردوا منها بالقوة.

علاوة على ذلك، هناك المشكلة المستمرة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين يطالبون بدولة مستقلة، ويتوجب عليهم تحديد حدودها مع إسرائيل. على الدوام، شكلت حقيقة أن فلسطين لم تكن أرضا خالية من السكان مشكلة حادة للمشروع الصهيوني. ففي حالات أخرى للاستيطان، جرت تصفية السكان الأصليين بصورة منظمة، كما كان الشأن في أميركا الشمالية وأستراليا، أو تم إخضاعهم بالقوة، كما كان الشأن في جنوب أفريقيا. وقد انشغل الإسرائيليون على مدار ما يزيد عن خمسين عاما بكيفية السيطرة، أو تحييد، أو التخلص من الفلسطينيين للحفاظ على دولة يهودية خالصة.

في محاولة لتجاوز أطروحة تيرنر الكلاسيكية، يشير هوارد لامار وليونارد ثومبسون في دراسة مقارنة لتاريخ الحدود (١٩٨٣) إلى التأثير الحتمي لعمليات الصراع على الحدود الفاصلة على مجتمع المستوطنين الغزاة، بقدر ما تؤثر على مجتمع السكان الأصليين، إذ تترك طبيعة الصراع بصمتها على المجتمعين، وتؤثر في نهاية المطاف على إحساس المجتمعين بالهوية وكذلك على القيم الأساسية والاتجاهات لدى الطرفين.

ما هي ديناميات الصراع على الحدود الفاصلة في المجتمع الإسرائيلي؟

نشأت إسرائيل كدولة عسكرية يلعب الجيش فيها دورا حاسما في كافة جوانب المجتمع. ربما يفسر هذا الأمر الإسراع إلى استخدام القوة العسكرية لمعالجة قضايا ذات أبعاد سياسية

عميقة، كما هو الشأن في الرد الإسرائيلي على الانتفاضة الفلسطينية، القائم على فكرة أن اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب هي القوة. من ناحية أخرى، تقوم طبيعة «الديمقراطية» الإسرائيلية على ما يدعوه يورغن هابرماس المنظور «الجمهوري» للسياسة. وهذا يعني في السياق الإسرائيلي أن المواطنين اليهود، فقط، مسموح لهم بتحديد وصياغة المصلحة العامة. فغير اليهود، وهم العرب الفلسطينيون من مواطني إسرائيل، في هذه الحالة، يعاملون حسب المنظور «الليبرالي»، أو نظرة جون لوك، حيث تُحدد وضعية «المواطن» في المقام الأوّل حسب الحقوق السلبية التي يملكها مقابل الدولة والمواطنين الآخرين. يرى أصحاب المنظور «الليبرالي» أن الحقوق السياسية مثل التصويت وحرية التعبير تمنح المواطنين فرصة تأكيد مصالحهم الخاصة، التي يمكن تجميعها في نهاية المطاف على هيئة مطالب سياسية من السلطة. بهذا المعنى، لا يُنظر إلى الفلسطينيين كأقلية قومية تتمتع بحقوق متساوية في المواطنة.

ظهرت النزعة القومية الإسرائيلية كنوع من قومية العرق الأسمى التي تعكس بعض السمات الأساسية لقومية أوروبا الحصرية. فعلى غرار قرينتها الأوروبية ترفض بشدة المبادئ العميقة لليبرالية. يعيد زئيف شتيرنهال تطوّر تلك النزعة إلى ما قبل قيام الدولة، فيلفت الانتباه إلى الكتابات المؤثرة لآرون ديفيد غوردون، أحد روّاد النزعة القومية الإسرائيلية، التي دمغت حركة العمل، وأسهمت في صياغة مفهومها للأمة الإسرائيلية:

«تقوم قومية غوردون الجوهرانية على فرضية أن الأمة «عائلة واحدة كبيرة الحجم» وحدة عضوية لا يستمد منها الفرد ثقافته وحسب، بل وجوده أيضا. ليست الأمة، كما كتب غوردون، كالمجتمع فهي «ليست تجمعا ميكانيكيا لأفراد من الأرومة العامة للإنسانية» على عكس المجتمع «الذي يمثل تجمعا اصطناعيا يفتقر إلى الروح» فإن الأمة «مقترنة بالطبيعة، علاقتها الحية بالطبيعة هي قوتها الإبداعية، التي تصنع منها كينونة حيّة»».

بالنظر إلى تعريف كهذا للأنا، يمكن في سياق الصراع على الحدود، فهم الطريقة التي يرى بها اليهود الإسرائيليون الآخر، أي الفلسطيني. يرونه في المقام الأوّل كشيء «غير مرئي»، وفي المقام الثاني ككائن أقل مرتبة منهم. إن التنميطات العنصرية للعرب لا تختلف عن تنميطات أخرى وسمت موقف مجتمعات استيطانية أخرى من السكان الأصليين. آراء البيض في جنوب أفريقيا، مثلا، تجاه السكان الأصليين، وآراء المستوطنين الفرنسيين تجاه الجزائريين، وهكذا دواليك.

يجادل لامار وثومبسون في الفصل الختامي من كتابهما أن أقرب مثال لما يتركه الصراع على الحدود من أثر يتمثل في العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين. هل سيتم التوصل إلى حدود وإغلاقها في نهاية المطاف، أم تظل الحدود ذات مسام؟ للحالتين في الواقع ملابسات بعيدة المدى. يريد الإسرائيليون حدودا ثابتة تفصل المجتمع، ويضغطون على الفلسطينيين للقبول بأقل من حدهم الأدنى التاريخي، كما يطالبونهم بإصدار إعلان ينص على انتهاء الصراع

التاريخي ، وكافة المطالب الفلسطينية تجاه إسرائيل . بدورهم ، يريد الفلسطينيون حدودا ثابتة يقيمون فيها دولتهم في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، التي تشكل حوالي ٢٠ من وطنهم التاريخي . ورغم ذلك ، يصعب من ناحية عملية تصوّر كيفية فصل مجتمعين متداخلين إلى هذا الحد . يوجد في الدولة الإسرائيلية عدد لا بأس به من الفلسطينيين ، وهم يعبرون عن هويتهم الفلسطينية ، وليس الإسرائيلية ، بصورة صريحة . علاوة لى ذلك ، تشترط الاتفاقات التي فرضتها إسرائيل على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة شبكة متنوعة من العلاقات والصلات المتشابكة ، التي تثبّت منظومة شبه كاملة من التبعية . لذا ، يصعب تصوّر فصل كامل ومطلق . ومن غير المحتمل أن تضع معاهدة للسلام ، بصرف النظر عن شروطها ، نهاية للصراع . الأرجح أن تخلق ظروفا موضوعية جديدة تؤدي في نهاية الأمر إلى أشكال جديدة من النـزاع والكفاح ، وقد تتمثل في التركيز على الموضوعات الأساسية للمساواة في إطار دولة ثنائية القومية .

وبصرف النظر عن النتائج ، سواء كانت الفصل ، أو نشوء دولة ثنائية القومية ، تبقى حقيقة أن الفلسطينيين وضعوا في أقفاص حديدية في أماكن عيشهم : في إسرائيل نفسها ، في مخيمات اللاجئين المتناثرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا . وافقت الأردن ، فقط ، لأسباب تخصها على منح الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها جوازات سفر عادية . وفي كل مكان آخر ، عاش الفلسطينيون لاجئين ، وفُرض عليهم حمل وثائق للسفر ، لا تعترف بها معظم الدول . يحمل الفلسطينيون القاطنون في مناطق السلطة الفلسطينية في الوقت الحالي جوازات سفر فلسطينية ، تخضع لموافقة إسرائيلية .

لذلك ، ظهرت بعيد هزيمة العام ١٩٤٨ علامة تمييز بين لاجئين وغير لاجئين في أماكن مختلفة . وقد حمّلت الفئة الثانية ، بالطريقة الكلاسيكية للوم الضحية ، تبعة المعاناة على عاتق الفئة الأولى : لماذا تركتم بيوتكم وأرضكم؟ لماذا تركتم لليهود تقرير مصيركم؟ عودوا من حيث أتيتم . ورغم التعاطف الكبير مع اللاجئين في العالم العربي ، إلا أنهم سيقوا إلى مخيمات تحوّلت فعليا إلى سجون ، عاشوا فيها تحت رحمة وكالة الغوث .

ظهرت علامة تمييز أخرى بين الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل وبقية الفلسطينيين . فقد نُظر إلى الأوائل كمتعاونين ، بينما عاملتهم إسرائيل كطابور خامس ، ووضعتهم تحت الحكم العسكري ، ونظرت إليهم الحكومات العربية بعين الشك . نظر الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة ، إلى الباقين في فلسطين ، كمتعاونين . لم يُسمح بإجراء اتصالات معهم ، ما عدا مناسبة أعياد الميلاد ، عندما كان يتم السماح لبعضهم بعبور بوابة مندلباوم من الجانب الإسرائيلي ، إلى الجانب الفلسطيني في مدينة القدس ، لزيارة الأقارب وقضاء أيام قليلة . أحيانا ، كانوا يقومون بتهريب قصائد شعرائهم ، مثل محمود درويش وسميح القاسم ، لتقرأ في السر . وقد احتاج الأمر إلى سنوات عديدة قبل إقامة اتصالات بين الجانبين ، لتبدأ التنميطات

القديمة في الزوال .

ظهرت علامة تمييز أخرى بعد ١٩٤٨ بين الفلسطينيين كشعب يعيش في أقفاص حديدية صغيرة ، والقضية الفلسطينية بمعناها المجرّد . فسرعان ما رفعت القضية إلى حدود التجريد ، وبدأت بالتحليق في عالمها الميتافيزيقي الخاص . استخدمت مختلف الحكومات العربية القضية لنيل شرعية في عيون شعوبها . وقد وجدت الظاهرة نفسها حتى قبل العام ١٩٤٨ ، حين عكست الحركة القومية الفلسطينية ، التي قادت الكفاح ضد التطويق الصهيوني ، مواقف نخبة مدينية يعيش معظمها في المدن التجارية المزدهرة على الساحل . وعلى غرار امتدادها في العالم العربي حاربت تلك النخبة القومية من أجل قضية مجرّدة بعيد كل البعد عن العذابات اليومية لغالبية الفلاّحين الفلسطينيين ، خلافا للمستوطنين الصهاينة الذين حاربوا استنادا إلى تفاصيل دقيقة ، حاربوا بوصة بوصة . وقد أشار زئيف شتيرنهال أن «قادة حركة العمل (في فترة ما قبل قيام الدولة) كرهوا المبادئ المجرّدة ، وكانوا يزدرون القيم والقواعد العامة ، كما خافوا أن يجدوا أنفسهم متورّطين في صعوبات أيديولوجية» . وبالقدر نفسه اعتادت الحركة القومية العربية في الخمسينات نقاش هل الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين أم أن تحرير فلسطين طريق الوحدة . لذلك ، وسمت الصراعات الأيديولوجية الناجمة عن مفاهيم متناقضة لفكرة الحدود الخطاب السياسي العربي خلال الفترة كلها .

فضاء المخيم

أصبح مخيم اللاجئين مؤسسة واضحة المعالم . بدأ اللاجون داخل المخيم في اكتساب عادات عقلية : أصروا على حق العودة ، ورفضوا مشاريع إعادة التوطين . تبلور النظر إلى هذا الإصرار كعلامة على الروح الوطنية والنقاء القومي . احتفظ اللاجئون بكثير من قيم مجتمع القرية أو البلدة التي جاءوا منها . كان القادمون من مكان واحد يتجمعون ، أو يسعون إلى السكنى في المخيم نفسه : وقد شكلوا في نهاية الأمر جمعيات أو موسسات خيرية تحفظ صلاتهم التقليدية . في الوقت نفسه ، بدأ اللاجئون في بلورة تبعية لوكالة الغوث ، التي تقدم لهم التعليم الأساسي ، والرعاية الصحية ، والمعونات الغذائية . أصبحت المخيمات جزراً للفقر إلى حد بعيد ، وجد قاطنوها أنفسهم في حالة عزلة دائمة ، وبلا آمال كبيرة حول إمكانية المغادرة . وكان ظهور اتجاهات خفية للعداء بين سكان المخيم وبقية المجتمع أمرا لا مفر منه . حتى الآن ، ما زال متوسط دخل الفرد في المخيمات الفلسطينية متدنيا جدا مقارنة ببقية السكان .

ورغم حقيقة أن معدلات الفقر أعلى بكثير في مخيمات اللاجئين ، من الخطأ النظر إلى المخيمات كمجرد جيوب للفقر ، فقد أصبح المخيم في الواقع فضاء اجتماعيا وسياسيا ، تجد فيه الأيديولوجيا والروح الكفاحية مكانها . أصبحت المخيمات في سنوات الاحتلال الإسرائيلي مراكز للمقاومة . قامت سلطات الاحتلال من جانبها بتطويق المخيمات وإغلاقها ، تاركة منفذا

وحيداً ضيق الحجم، بنت جدران عالية حولها. كما جرت العادة على بناء برج للمراقبة أو وضع نقطة تفتيش تشرف على المخيم، وقام الجنود الإسرائيليون بمراقبة دائمة لتحركات السّكان بواسطة مناظير قوية.

طُبق نظام المراقبة والسيطرة المفروض من جانب السلطات الإسرائيلية على المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة بالكامل، مما حوّل المنطقتين إلى أماكن قائمة بذاتها، تشبه السجن الكبير إلى حد بعيد. أصبح الإسرائيليون الحرّاس، وتحوّل الفلسطينيون إلى سجناء. وقد أسفر نموذج السيطرة الإسرائيلي وظاهرة المقاومة الفلسطينية عن بروز بنى معيّنة وأنماط للسلوك والمواقف.

لا يمكن لأي نظام للسيطرة، مهما بلغت قوته، أن يكون كاملا. كان العبيد، كما يدل أدب الرّق، ينخرطون على الدوام في عمليات للمقاومة، تستهدف زعزعة سلطة أصحاب المزارع. وبالقدر نفسه، كان في مقدور الفلسطينيين، دائما، العثور على ثغرات تمكنهم من استمرار المقاومة بأشكال مختلفة، كما فعل العبيد في المزارع، والسجناء في السجون. تعامل بعض الأفراد مع وضعهم في ظل الاحتلال بنوع من تذويت الكولونيالية، حيث تبنوّا صورة السجّان، محاولين تقليده، لذا يسمع الانسان عبارات من نوع: «الإسرائيليون أفضل، أكثر تنظيما وديمقراطية». في الوقت نفسه قاتل آخرون بضراوة وجابهوا المحتلين وجها لوجه، وقُتلوا أو أنفقوا سنوات كثيرة في سجون، ما زال الكثير منهم فيها حتى بعد سنوات من عملية السلام. البعض مارس المقاومة بواسطة التنظيم والتعبئة والعمل خلف الكواليس، فخلقوا بنية بديلة تعتمد على أشكال محلية للتضامن. وهناك الكثير من الناس، الذين حاولوا العيش وتجنّب السياسة. ومع ذلك، لم يسلم أحد من الاحتلال، وعرفت جميع العائلات تقريبا خسارة من نوع ما، سواء كانت السجن أو التعذيب أو الموت. وقد اقتضت عملية البقاء تبني أشكال مختلفة شائعة من الكذب، والمراوغة، والبحث عن أقصر السبل، وعن وسائل بديلة.

تركة الاحتلال

ترك الاحتلال الإسرائيلي ندوبا عميقة في المجتمع الفلسطيني. وقد جرى تسجيل الوضع العام وتوثيقه بطريقة منهجية من جانب منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية والأجنبية. يضم هذا السجل قصة آلاف الاعتقالات، والتعذيب، والعقاب الجماعي، وهدم البيوت، ومصادرة الأراضي، والقتل بلا محاكمة والاغتيالات على يد الجيش النظامي وأجهزة الأمن أما الجانب اللامرئي فيتمثل في في ممارسة عملية منهجية لتطبيق الأساليب السكولوجية المتطورة في السيطرة السياسية، والترويع، والتصفية - حرب على عقل وقلب شعب بأكمله، خيضت بلا هوادة على المستويين الانساني والنفسي، وعلى المستوى الثقافي، أيضا. يستحق المدى الكامل لهذه الحرب الإدراك بصورة تفصيلية، ولن يستطيع أحد بدونه فهم لماذا وكيف

أصبح المجتمع الفلسطيني مشوّشا نتيجة للاحتلال الإسرائيلي. ولن يتمكن أحد بدونه من فهم ديناميات المقاومة الفلسطينية لمجابهة هذا الرعب، ومدى ما يتركه من أثر على الإنسان.

ظاهرة العملاء من الظواهر الحتمية الجانبية للاحتلال. فقد أدت سياسة العصا والجزرة الإسرائيلية لإبقاء الفلسطينيين تحت السيطرة إلى ظهور أعداد كبيرة من العملاء ـ أشخاص خضعوا للغواية أو الابتزاز للتعامل مباشرة أو مداورة مع سلطات الاحتلال. وفي مجتمع صغير كالمجتمع الفلسطيني سرعان ما ينتهي الأمر بكشف المتعاملين مع العدو. يُعزل هؤلاء اجتماعيا، ويوضعون في أقفاصهم الحديدية الصغيرة. وقد تمكنت الانتفاضة الأولى في مرحلتها الأولى، عمليا، من تدمير البنية التحتية للعملاء التي بناها الإسرائيليون. ومع ذلك، نجح المحتلون في النهاية في إعادة بناء منظومة التعامل، وربما وسّعوا من نطاقها.

مشاكل جديدة

تمثل تقنيات التصنيف والمراقبة التي اتبعها الإسرائيليون في مرحلة ما بعد أوسلو تحولا بارزا عن الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٩٣، لم تعد تقنيات السيطرة تقوم، فقط، على أسس ترتبط بحيّز وجود الأشخاص، بل فرضوا تقسيمة سياسية ـ إجتماعية جديدة للنخب الفلسطينية. فالمعاملة الخاصة والامتيازات تخلق فروقات بين النخبة والناس. وفي الوقت نفسه احتفظ الإسرائيليون لأنفسهم بحق اتخاذ إجراءات عقابية تتمثل في سحب الامتيازات الخاصة، وذلك ما فعلوه في حالات عديدة. يمكن للإنسان، بهذا المعنى، أن يرى إضافة إلى الحدود المادية، كيف خلقت سياسات معينة ابتدعها الإسرائيليون حدودا اجتماعية جديدة داخل المجتمع الفلسطيني.

انخرط الفلسطينيون في المنفى في السياسة بالمعنى الكبير للكلمة، وتجادلوا حول أفكار نظرية ومجرّدة. ومع ذلك لم تكن لديهم فكرة دقيقة عن تفاصيل حياة الناس، ولم يكونوا مدركين للفوارق الدقيقة للحياة تحت الاحتلال. فعندما اندلعت الانتفاضة الأولى. كانت المنظمات الفلسطينية في المنفى بعيدة عن تفاصيل الحياة اليومية بحكم انشغالها الأساسي بقضايا البقاء كقوة سياسية في المشهد العالم العربي. والواقع أن معظم ما كُتب من أدبيات حول النشاط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية يبين مدى غياب السياسة بالمعنى الصغير للكلمة ـ أي تفاصيل وجوانب الحياة اليومية ـ ما عدا حالات قليلة. وبالقدر نفسه أسهم تدفق الأموال لشراء ولاء قطاعات معيّنة في الحصول على تقديرات غير دقيقة للوضع على الأرض.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية معنية على امتداد تاريخها بمسألة تحرير الأرض، لكنها لم تول قدرا كبيرا من الاهتمام لقضية تحرر الفرد. لذلك، استمرت القيم التقليدية والبطريركية، وعادات التمييز ضد المرأة، والتراتبية الاجتماعية، حتى بين عناصر ادعت أنها اشتراكية وتقدمية. لا يمكن التشكيك في الحماسة الشخصية والاستعداد للتضحية بالنفس لدى الكثير ممن طرحوا شعار تحرير فلسطين، لكنهم لم يتحرروا من القيم والعادات التي قيدت حياتهم،

ولم يدركوا الكثير عن المجتمع الذي يحاولون تحريره، وفي حالات معيّنة كانوا لا يعرفون تاريخه. لم تجر محاولات جادة لتثقيفهم بطريقة جديدة لمعرفة مجتمعهم بشكل أفضل، أو حتى لمعرفة العدو الذي يقاتلونه بشكل أفضل. فالعدو بالنسبة لهم يعرف «بالعدو الصهيوني» جماعة من اللصوص وقطاع الطرق، سرقوا الأرض، وما زالوا يواصلون قمع شعبها. نقيضا لذلك، كان الفيتناميون يعقدون جلسات تعليمية في كهوف فيتنام الجنوبية لقراءة ونقاش أفكار دقيقة ومتطوّرة حول المجتمع الأميركي. وباستثناء الفلسطينيين الذين عاشوا في إسرائيل منذ ١٩٤٨، ما زال العلم بالمجتمع الإسرائيلي وتاريخه والديناميات الفاعلة فيه مجهولا بالنسبة لمعظم الفلسطينيين.

يملك المسؤولون الفلسطينيون معلومات ضئيلة عن المجتمع الإسرائيلي، وأقل منها عن المجتمع الأميركي، الذي تنتهك قوته مباشرة وبقسوة مصيرهم وحياتهم. تشترك الكوادر العليا والدنيا في معرفة الأساطير نفسها حول أميركا وعلاقتها باللوبي الصهيوني. يُقال أن الأميركيين يخضعون لتضليل اللوبي المؤيد لإسرائيل فيما يتصل بالحقائق الأساسية وتاريخ الصراع، وإلا لسارعوا إلى تأييد القضية العادلة للشعب الفلسطيني.

وبالرغم من انجازات بارزة في مجال التعليم، نتيجة لجهود وكالة الغوث التعليمية في مخيمات اللاجئين، وانتشار التعليم الإلزامي العام، إلا أن الفكرة الدفاعية القائلة إن الفلسطينيين يعرفون أفضل من غيرهم في مجال المعرفة وقوّة العمل المتعلّمة أصبحت قفصا حديديا من نوع جديد. فهذه الفكرة عزلتهم عن البيئة العربية والدولية حيث الكثير من الجماعات والأفراد يكنون درجة عالية من التعاطف معهم، ويعبرون عن استعدادهم لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم. أصبحت أسطورة أن الفلسطينيين هم الأكثر تعليما وموهبة في المنطقة عقبة رئيسة. وعندما جاء وقت اختبار الأسطورة على الأرض، اتضح أن الفلسطينيين، في الواقع، ليسوا أفضل أو أسوأ من بقية العالم العربي. برهنوا أنهم غير قادرين، أو راغبين في تجاوز الحدود، سواء في مجال الكفاح التحرري أو بناء الدولة. ظلوا أسرى أوهام قديمة عن أنفسهم، عن وضعهم في المنطقة، عن علاقتهم بإسرائيل أو بقية العالم.

الاعتماد على الغير

يقترن قفص حديدي آخر، وأشد خطرا، بظهور، وربما تعمّق، ظاهرة التبعية بين الفلسطينيين. أشرنا سابقا أن وكالة الغوث رعت اتجاهات التبعية لدى اللاجئين الفلسطينيين. ولكن خلال الاحتلال الإسرائيلي، وبعد أوسلو، أصبحت التبعية سمة أساسية من سمات المجتمع برمته. فلا شئ يتحقق ما لم يتم الحصول على هبة من الخارج. لذلك، توجد منظمات غير حكومية في فلسطين أكثر من مثيلاتها في أي بلد من بلدان العالم الثالث. أدت المنظمات غير الحكومية خدمة كبيرة خلال سنوات الاحتلال، في غياب دولة تقدم الخدمات لشعبها.

وبعد قدوم السلطة الفلسطينية وتدفق أموال المساعدات من الدول المانحة، ازداد مستوى التبعية على صعيد المنظمات غير الحكومية، وكذلك المؤسسات الحكومية العامة.

لا توجد أرقام دقيقة، لكن مرتبات تتراوح ما بين ٥٠٠٠ و١٥٠٠٠ دولار، ليست بالأمر النادر في أوساط المنظمات غير الحكومية. هذه أرقام مرتفعة جدا في مجتمع يتسم متوسّط دخل الفرد فيه (حوالي ٣٠٠ دولار) بالتدني الشديد. إضافة إلى هذا التفاوت الكبير، ثمة الفساد الموّثق بدرجة معقولة، والذي يخلقه توّفر مبالغ كبيرة من المال. يسري إحساس بعدم القدرة على عمل شئ دون تأمين أموال من الخارج في البداية. معظم عمل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية بدأ ينحصر في هذه الدائرة. يضاف إليه العدد الكبير من وسطاء التنمية، الذين يتقاضون مرتبات عالية، وهم في العادة خبراء يفتقرون إلى معرفة سياسية بالمنطقة، معاناة شعبها، وحاجاته التاريخية، ناهيك عن افتقارهم إلى الحد الأدنى من الالتزام السياسي.

الصالح العام

في أعقاب اتفاقية أوسلو، وما يدعى بعملية السلام، نشأ إحساس لدى الفلسطينيين بالهزيمة في كفاحهم ضد إسرائيل، وقد حرّض هذا الإحساس أشخاص على الاهتمام بالمصلحة الشخصية في المقام الأوّل، على حساب الآخرين. ولعل الإحساس العام بوجود الفساد، بصرف النظر عن مدى صحة وجوده، يعني التفكير: طالما أن الجميع يسرقون، ويصبحون أغنياء لماذا لا أفعل ذلك؟

أما الأشد خطورة فيتمثل في غياب أدنى اهتمام بالصالح العام. نادرا ما ينال الموضوع ما يستحق من الاهتمام في الخطاب السياسي باستثناء كليشيهات عامة. فالحيّز الخاص يتفوّق على الحيّز العام، يهتم الفرد بنظافة بيته وحديقته لكنه يلقي النفايات في الشارع. الشوارع مليئة بالنفايات، ولا ينال الفضاء العام القليل أدنى اهتمام من أحد. سمعت، مؤخرا، وزيرا في السلطة تكلّم كثيرا عن ضرورة تحسين مستوى التعليم التقني والعلمي في فلسطين، وبعد انتهاء المحاضرة، استقل سيارته وألقى علبة السجائر الفارغة من نافذة السيّارة. لا يندر رؤية أشياء كهذه. لكن هذا لا يحدث عند التنقل في المناطق الإسرائيلية، حيث تُفرض غرامات باهظة على سلوك من هذا النوع.

يسري التمييز بين العام والخاص عميقا في التاريخ والثقافة العربيين. البيوت مصممة لتجسيد هذا التمييز: ثمة جدار يحيط في العادة بالبيت لضمان خصوصية أصحاب البيت، النساء بشكل خاص. وفي العمارة الإسلامية، عموما، يستطيع الإنسان أن يرى من الداخل إلى الخارج، لكنه لا يستطيع الرؤية من الخارج إلى الداخل. كل ما هو خارج الجدار فضاء عام. مسؤولية شخص آخر، وليس مسؤولية أحد. ثمة غياب لمحاولة تستهدف مصالحة الحاجات

الخاصة والرغبات، مع فكرة الصالح الاجتماعي العام.

الفضاء العام

التمييز بين تمكّن الإنسان من الرؤية، وإمكانية أن يُرى مسألة فائقة الأهمية. وإذا حاول شخص ما رسم لوحة تصف المجتمع الفلسطيني، فعليه رسم عين كبيرة الحجم. يراقب الناس كل شئ بعناية، ما يفعله الآخرون، ويعتبرون ذلك من الأمور العادية، من يأتي للزيارة، ومن يذهب، مع من، وفي أي وقت، كلها أشياء تحظى بالاهتمام الدائم. رأى الفلسطينيون في الفضاء العام في الماضي ساحة محفوفة بالمخاطر، وما زال الأمر كذلك. كان محفوفا بالمخاطر في سنوات الاحتلال، حيث يستطيع الإسرائيليون اعتراض طريق الإنسان وتعريضه للضرب أو الاهانة. هناك الكثير من الفلسطينيين الشباب الذين يعانون من ندوب نفسية عميقة بسبب تعرّض المئات منهم للاعتقال بعد وقوع حادث ما. بكلمات أخرى، هذه الثقافة مخترقة بحاجة مبرّرة وعميقة لرصد كل ما يجري في الفضاء العام بصفة دائمة، لتفادي المخاطر. وفي الوقت نفسه من الآثار الجانبية السلبية لهذه الظاهرة حقيقة أن المجتمع لم يُذوّت بعد ضرورة الحفاظ على الفضاء العام ورعايته من أجل الصالح العام. ومن الآثار الجانبية السلبية الأخرى، أن الإنسان إذا لم ير شيئا لحظة وقوعه فهذا يعني أن الحدث لم يقع، لذلك لا يتكلم أحد عن الشذوذ، أو مرض الإيدز، مثلا.

ربما يرجع السبب إلى حقيقة كون معظم الفلسطينيين من أصول فلاّحية، فما زالوا يحملون عادات وقيم الثقافة الفلاّحية. كما أظهر جون بيرغر بإسهاب في كتابه «أرض مستهترة». الثقافة الفلاّحية ثقافة بقاء من حيث الجوهر، إذ يتوجب على الفلاّح رصد محيطه بعناية، الاهتمام بكل علامة من علامات الطبيعة، حماية الأرض من المخاطر وصروف الطبيعة، وتدبير شؤون العيش بالعمل الشاق. الفلاّح أكثر انسجاما مع الطبيعة، والحيوانات، وتبدّل الفصول.

الثقافة الفلاّحية ثقافة تعاونية غير فردية، تحض على العائلة الكبيرة، وعلاقات التعاون مع الجيران والآخرين في المجتمع. وكثير من الطقوس التي مارسها الفلاّحون الفلسطينيون على مدار أجيال تعزز أواصر التضامن الاجتماعي وتحميها: طقوس الزواج، الجنازات، وكذلك احتفالات الحصاد، كلها طقوس جمعية. تشارك الكثير من نساء القرية في حياكة ثوب الزفاف. ويسهم الأفراد في تحمّل نفقات الزواج أو الجنازة. وفي الأعياد يعد الناس كميات كبيرة من الطعام لتقديمها للفقراء. بهتت كثير من تلك الطقوس في الوقت الحاضر، ولكن لم تحل محلها تنويعات حديثة جديدة.

منظومات دفاعية

على امتداد فترة الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي، كان في وسع الفلسطينيين تحقيق الإجماع

السياسي القومي. لكن هذا الإجماع كان أيديولوجيا في جانبه الأكبر، ولم يكن شديد الصلة بهموم الحياة اليومية للفلسطينيين كشعب، سواء في فلسطين أم في الشتات. وبالتالي سرعان ما تلاشى بعد اتفاقيات أوسلو، حيث ظهرت العائلة الكبيرة، الحمولة، في المناطق الريفية، والعائلة في المناطق المدينية، كمنظومات دفاعية أساسية، وكسبيل لضمان البقاء. غالبا ما تؤدي زعزعة الهويّات الكبرى إلى ظهور هويّات أصغر.

تعتمد التعيينات في الوظائف العامة على حسابات دقيقة تقوم على الثقل السياسي لمختلف التحالفات العائلية المعروفة بالعشيرة. وما أن يحدث تعيين كهذا حتى تبدأ الصحف المحلية بنشر إعلانات مدفوعة الثمن للتعبير عن الشكر والعرفان. ومن الواضح أن الموّظف الجديد يفهم وظيفته، كما يفهمها، ناشرو الإعلانات، فهي تعزيز وضع العشيرة بتسهيل المعاملات الرسمية وحل العقد.

كيف يمتلك الإنسان القوّة في المجتمع الفلسطيني؟ يحصل عليها من خلال صلات القرابة، أو معرفة أحد المتنفذين في السلطة، وأخيرا، بواسطة المال. ومع ذلك لا يكفي غنى الإنسان، فهناك ضرورة لاستثمار علاقات سياسية. وغالبا ما تعمد النخب الحاكمة للإستفادة من امتيازاتها السياسية للوصول إلى المصادر المادية، وبناء العلاقات الاجتماعية.

كانت السياسة طريق الحصول على القوّة في الماضي. وقد شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية بمختلف فصائلها في الماضي وسيلة تمكن بفضلها أشخاص من أصول متواضعة من تحقيق مكانة بارزة في المجتمع الفلسطيني. لكن الممارسة السياسية لم تعد خيارا مفتوحا، حيث يتولى الساسة المحترفون تصريف الشؤون الاجتماعية، ولم تعد الساحة مفتوحة لمزيد من القادمين إليها. وثمة ما يدل في الوقع على ميل لتخفيف السياسة في مجتمع كان على درجة عالية من التسييس.

التفاوت الاجتماعي

ظهرت طبقة جديدة من التكنوقراط بين الفلسطينيين. تتكون من كبار الساسة، وخبراء يتولون إدارات مختلفة، ومتعهدين حصلوا على أموال طائلة بفضل مشروعات تجارية تتصل بالواقع السياسي الجديد، واستفادوا من المساعدات الأجنبية الضخمة. ورغم عدم وجود أرقام دقيقة حول توزيع الدخل في فلسطين، من الواضح أن الفجوة بين التكنوقراط الجدد، وغالبية السكان كبيرة. يحصل معلمو المدارس في المتوسط على ثلاثمائة دولار في الشهر، وقد أضرب المعلمون لتحسين أوضاعهم.

من المظاهر البارزة لانحرافات الوضع الجديد، ظاهراة الخادمات السريلانكيات. تنال الخادمات الشابات حجرة، كوخ في حديقة البيت في الغالب، الحد الأدنى من متطلبات الإقامة، وحوالي ٨٠ دولارا في الشهر. لقد ابتدعت ظاهرة استيراد الخادمات في دول الخليج

الغنية في البداية، وثم وصلت إلى الأردن، وأصبحت شائعة في فلسطين، بعد ظهور النخب الجديدة، رغم حقيقة ارتفاع معدلات البطالة لدى الفلسطينيين. لا يتعامل الأغنياء الفلسطينيون، كنظرائهم في العالم العربي، مع أشخاص يؤدون أعمالا وضيعة، أو مع أشخاص في مرتبة اجتماعية ادنى، بكثير من الاحترام. فالطريقة المألوفة هي تملّق من هم فوقك، وازدراء من هم دونك. كذلك، يقيم الفرد علاقات ودية من أقرانه طالما كانت العلاقة مفيدة. لذلك، تتحدد الهوية ضمن القيود الخاصة لحياة العائلة: نثق بالخاص، بينما ننظر إلى العام بعين الشك.

مشكلة العلاقة بالآخرين

لدى الفلسطينيين، والعرب عموما، تحيزات إثنية واضحة. لديهم عقدة الخواجا، حيث يحترم الأنكلو ـ ساكسون والأوروبيون وينالون الإعجاب، بينما يُعامل غيرهم كأشخاص أدنى مرتبة. فلنتأمل الحالة الواقعية التالية: تقوم منظمة دولية باحضار خبيرين لمساعدة وزارة معيّنة، أحدهما أميركي من جامعة من الدرجة الثانية، والثاني إمرأة من الهند، وتحمل شهادة جامعة هارفارد، وخبيرة معروفة في حقل اختصاصها. لكن موقف المسؤولين الفلسطينيين يتفاوت بين الطرفين، فهم يحيطون الأميركي باحترام كبير، بينما يتجاهلون الهندية «ماذا سنستفيد من هذه الهندية؟» يقولون لك. في الوقت نفسه، يوافق رئيس جامعة محلية على الاجتماع بأكاديميين أميركيين من مستوى منخفض، لكنه لا يوافق على الاجتماع بأكاديميين أفضل من الهنود أو الأفارقة. فهو يعتقد أن الاستفادة ستكون أكبر في الحالة الأولى. لذا، يجد شخص يحمل شهادة من جامعة هندية صعوبة في العثور على عمل، بينما تكون حظوظ شخص يحمل شهادة من جامعة اميركية مغمورة أفضل بكثير.

تعتبر المرأة البيضاء أكثر جاذبية من امرأة داكنة البشرة. وإذا تزوّج الإنسان من امرأة داكنة البشرة يتكلمون بسخرية عن أطفاله المحتملين. يعتبر الفلسطينيون، بشكل عام، أنفسهم أفضل من العرب، وأكثر تقدما من الملونين في العالم الثالث.

اللغة

يعيش الفلسطينيون، والعرب، في قفص حديدي تصنعه اللغة. وتتطلب الكتابة بالعربية دراية بمراسم، تشبه الطريقة المؤدبة في الكلام عندما نقابل أحد الغرباء للمرة الأولى. عندما كنت طفلا في الحادية عشرة كان عليّ تعلّم تلك المراسم للكتابة نيابة عن أمي وأخوتي، إلى أبي، الذي ذهب للعمل في الكويت. كتبت في البداية رسالة معلومات مليئة بتفاصيل الحياة اليومية، فرد والدي أن ثمة صيغة لكتابة الرسائل، ثم شرع في تعليمي كيفية كتابة اسمه، وكتابة التحيّة، وكيفية صياغة محتوى الرسالة. وقد كانت رسائلة على هذه الشاكلة دائما.

لم تشمل معلومات عن حياته اليومية، أفكاره، أو مشاعره. فتلك أشياء تدخل في باب الخصوصيات. وكنّا في العادة نتكلم عن رسائله مازحين باعتبارها وصفات طبية، سريعة وموجزة، وتفيد أنه بخير. اشتغل أبي في الكويت والسعودية وقطر في باكستان وغينيا. ورغم تبدّل الأماكن، كنّا نتلقى الرسائل نفسها، رسائل لا تقول شيئا من ناحية فعلية، ولا تزوّدنا بمعلومات عن تلك البلدان، وشعوبها، وعاداتها وتقاليدها، أو خصوصياتها.

تتكوّن الكتابة العربية في العلوم الاجتماعية خاصة، ما عدا استثناءات واضحة، من ثرثرة. يشعر الكاتب أن عليه التقيد بمراسم مختلفة وإعادة انتاجها، وقد يطرح فكرة على الهامش إذا وجد متسعا من الوقت. يتم التركيز، عادة، على الصياغة المقبولة، الطريقة الذكية في قول شئ قاله آخرون من قبل، لكنه يُقال هذه المرّة بمهارة أوضح. بهذا المعنى، رغم استثناءات ملموسة، معظم الكتابات العربية تعليمية، أخلاقوية، وغير تحليلية.

علاقة النص بإصوله المقدسة ذات قوة ساحقة. فلنتأمل على سبيل المثال فقرة من كتاب جديد للغة العربية من انتاج وزارة التعليم الفلسطينية لمنهاج الصف السادس «لضمان استخدام العقل بطريقة تحقق غايات العلم، ينبغي وجود بعض القواعد، التي تمنع العقل من الانحراف عن الإيمان، تشمل القواعد، تقديم الدليل، تجنّب الشك، البحث عن رأي أفضل، الاعتماد على التجربة والملاحظة. لا يمكن للعلم أن يكون علما بلا دليل، الشك ليس علميا».

علاقات القوة والسلطة

ثمة تابوهات كثيرة تحظر الساؤل حول سلطة المؤسسة السياسية والدينية. في مجتمع بطريركي كهذا، يصبح الأب، والمعلّم، والزواج، وأستاذ الجامعة، والمسؤول السياسي، رموزا للسلطة. يمارسون سلطة التقرير وعلى الآخرين الطاعة. يقرر الأب مصير الأسرة، ويعلّم المعلّم بواسطة التلقين، ويحمل عصا لفرض الانضباط على من يعصون الأوامر. يسود الزوج على الزوجة، وأستاذ الجامعة كلي الجبروت، يحفظ الطلاّب حكمته عن ظهر قلب، وينسخونها في الامتحان النهائي. لتعزيز هذه السلطة، يحتاج الأستاذ، رجلا كان أو إمرأة، إلى وضع لقب الدكتور أمام اسمه، واسمها. ويبدو أن الفلسطينيين يجدون طرقا بارعة في الحصول على درجات الدكتوراة في زمن قياسي لحيازة السلطة والوجاهة المرتبطة باللقب.

تجدر ملاحظة ما طرأ من تآكل على الاحترام التقليدي للسلطة، مطلق سلطة، في سنوات مقاومة الاحتلال، وسنوات الانتفاضة بشكل خاص. بدأ الأطفال في التساؤل حول السلطة الأبوية، وسلطة معلميهم، وكذلك شخصيات أخرى في المجتمع. كان الطلاب بصفة عامة طليعة مقاومة الاحتلال، وانخرطوا في السياسة رغم محاولات الآباء لمنعهم. تصرّف الشباب بنوع من التحدي في قاعات التدريس، وفي الشارع، والبيت. وغالبا ما يتسم سلوكهم بالخشونة والعدوانية، ويفتقر إلى اللياقة العامة، إلى جانب عدم إظهر قدر كبير من الاحترام

لحقوق الآخرين. لا يوجد في البيت انضباط، ينال الأولاد الذكور حريّة كاملة، بينما تقيّد حريّة البنات.

تحاول السلطة الفلسطينية في الوقت الحالي وضع آلية لاستعادة السيطرة، بواسطة التفاعل الاجتماعي، والتعليم، والحد من تسييس المجتمع عموما، والمدارس بشكل خاص. ويبدو أن الحركة الإسلامية، المعارضة للسلطة بالمعنى السياسي، تشجّع استعادة السيطرة، وإن يكن على أسس مختلفة، تقوم على الولاء التقليدي لسلطة أعلى، وتستمد مقوّماتها الأخلاقية منها.

علامات أيديولوجية

ترتدي معظم النساء الفلسطينيات في الوقت الحاضر، خارج المراكز المدينية، ما أصبح معروفا باسم الزي الإسلامي. وقد ازدادت هذه الظاهرة انتشارا في السنوات الأخيرة، كانت واضحة في سنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، ويبدو أنها أصبحت أكثر شيوعا بعد ذلك التاريخ. لا يمت هذا الزي بصلة إلى تراث الأزياء الفلسطينية، فالثوب الفلسطيني التقليدي، الذي ترتديه القرويات، عادة، أكثر ألوانا وحشمة، ويستجيب لشروط الاحتشام الدينية الأساسية. في المراكز المدينية ترتدي أعداد قليلة، فقط، من النساء الجلباب الأسود، والخمار الذي يغطي الوجه. أما الغالبية العظمى من النساء فترتدي ملابس أوروبية الطراز. الثوب الفلاّحي التقليدي مرتبط بحياة القرية، لذا لا ترى فيه النساء ما يناسب الحياة العصرية المدينية.

يعيد الثوب التقليدي الفلسطيني إنتاج ثيمات الأرض والمكان بتنويعات مختلفة من الألوان والظلال والأشكال. لذا يستطيع الإنسان على الفور معرفة أن هذا الثوب يمثل منطقة بيت لحم، أو الخليل، أو رام الله أو نابلس. وتتميز، أحيانا، أثواب قرى مختلفة في مناطق معيّنة، تبعد كيلومترات قليلة عن بعضها. ويبدو أن غياب هذه النماذج الملونة في ملابس الرجال يحمل دلالة أن الصلة بالأرض أقترنت بازياء النساء فقط.

يميز الفلسطينيون بصورة واضحة بين القرية والمدينة. القرية تقترن بالتخلّف، عدم التطوّر، الجهل والفقر. المدينة أو البلدة، أكثر تطوّرا، أقل تقليدية، أكثر وفرة بقليل وأفضل تعليما. يشتغل القرويون بأيديهم، بينما يشتغل أهل المدن بأدمغتهم. لذا، ينظر إلى الأعمال الدنيا باعتبارها أقل تحضرا من العمل العقلي. ساكنو المدينة يتكلمون لغة أرّق، وأقل غلظة من ساكني القرية. ولكي يصبح الإنسان متطوّرا عليه محاكاة لهجة المدينة، وتجنّب لهجة القرية. وثمة أشخاص يخشون أن يكتشف ابن المدينة أصولهم الفلاّحية إذا خانتهم طريقة نطقهم لكلمات معيّنة.

ما ترتديه النساء في الوقت الحاضر، تنويع لزي جاء من إيران بعد الثورة الإسلامية. ترتديه النساء في بعض الحالات تعبيرا عن قناعات دينية، وفي حالات أخرى لأن الزوج أو الخطيب

يصر عليه. يصر بعض الرجال أن تغطي زوجاتهم وجوههن، فلا تظهر منها سوى العيون، وأحيانا تضع النساء فقازات تغطي اليدين. النساء أكثر الجماعات تعرّضا للقمع في المجتمع العربي. في معظم الحالات لا يملكن حق اختيار الزوج. وغالبا ما يكون ابن العم المرشح الأوّل. مؤخرا، أحب شاب يشتغل معي زميلة له، وتقدم لخطبتها، لكن أبيها، حامل الشهادة الجامعية، والذي يعمل مدرسا، رفض الشاب، لأن الأولوية لابن العم، وإذا لم يمنح ابن العم أولوية كهذه تتعرّض مكانته العائلية للسقوط. وقد تزوجت البنت ابن عمها في نهاية الأمر.

يدعي مركز الإحصاء الفلسطيني أن زواج الأقارب يشكل نسبة ٤٩ بالمائة من إجمالي الزيجات، وأعتقد أن هذه نسبة أقل من الواقع. في المناطق الشمالية والجنوبية في فلسطين، وفي قرى منطقة الوسط، ربما تصل النسبة إلى ما بين ٧٠ إلى ٨٠ بالمائة. تميل العائلات الفقيرة إلى زواج ابن العم لأن تكاليف الزواج أقل. أما النتائج الخطيرة الناجمة عن زيجات كهذه فهي واضحة في المجتمع، وإن كانت بلا توثيق. لم تجر أبحاث جدية لفحص النتائج السلبية لهذه الممارسة، وكلفتها الإجمالية بالنسبة للمجتمع، رغم حقيقة أن العاملين في التعليم وصنّاع القرار السياسي على دراية كاملة بها، ونادرا ما يطفو الموضوع إلى سطح النقاش العام. فهو لا يُرى كمشكلة اجتماعية مُلحة، رغم المؤشرات العديدة على ما ينطوي عليه من مخاطر.

قضايا تفصيلية

هناك تقارير متناثرة، حتى الآن غير موثقة، حول إساءة معاملة الزوجات، وكذلك العنف ضد الأطفال. تبدو على المجتمع الفلسطيني علامات الاجهاد، على غرار المجتمعات المعرّضة لصدمات شديدة. في مجتمع الأميركيين الأصليين، مثلا، نسبة الادمان على الكحول، والانتحار، وإساءة معاملة الزوجة والعنف ضد الأطفال مرتفعة جدا. في المجتمع الفلسطيني المحاصر في أقفاص حديدية والمحافظ من ناحية دينية، تصعب معرفة حالات الإدمان على الكحول، وليس مما يدعو للدهشة العثور على أعراض لا تقل أهمية بما فيها ارتفاع معدلات الانتحار. علاوة على ذلك، ثمة دلالة على انتشار العقاب الجسدي لطلاب المدارس بصورة واسعة النطاق، إلى جانب شكاوى من منظمات حقوق الإنسان بهذا الخصوص. وثمة دلائل قليلة عن ازدياد نسبة سفاح القربى.

وما لم ينشأ جهد لدراسة هذه العلل الاجتماعية، يصعب إصدار أحكام عامة. الصورة العامة أن المجتمع يعاني من مشاكل كثيرة، حيث يتعرض الضعفاء والفقراء لمعاملة سيئة بطرق مختلفة. والأهم عدم وجود منظومة لدعمهم، ناهيك عن جهات يمكنهم اللجوء إليها، أو وجود مخارج من الوضع بالنسبة للغالبية العظمى منهم. هكذا، في الأقفاص الحديدية المحاصرة، يجد الفقراء والضعفاء أنفسهم في أقفاص إضافية داخل الأقفاص، ويعانون في

صمت .

العائلة الفلسطينية نفسها تتعرض لحالة من التفكك ، رغم استمرار النظام البطريركي . فلم تعد العلاقات العائلية ، التي كانت دعامة أساسية للهوية الفلسطينية في الماضي ، مترابطة . وفي عالم الشطارة الجديد ، ظهر أشخاص يبحثون عن تحقيق مصالحهم ، حتى على حساب أفراد آخرين من العائلة . لذلك ، تعاني العائلة من حالة تشتت ، وتُسمع بصفة متكررة قصص العنف داخل العائلة ، وأحيانا يسمع الإنسان قصص عملاء وشوا بأفراد من أقاربهم .

التدين دينامية مهمة تمنح العديد من الفقراء والضعفاء نوعا من السلام الداخلي في المجتمع ، فهي تزوّدهم بنظرة إلى العالم ، بطريقة في السلوك تمنحهم السكينة والتأمل ، كما تخلق لديهم نوعا من القدرية ليتمكنوا من التعاطي مع الظلم والبؤس الذي يسم عالمهم . وفوق هذا وذاك تمنحهم حس الانتماء إلى جماعة يشعر الفرد فيها ، وسواء كان رجلا أو إمرأة ، أنه ليس بمفرده .

وفي غياب ديناميات علمانية من نوع الاستشارة الاجتماعية والعلاج النفسي ، تصبح المشاعر الدينية مصدرا للعلاج بالنسبة للفقراء والضعفاء والمقموعين . ولعل هذا الأمر يفسر الانتشار المفاجئ للعيادات القرآنية في غزة ، حيث الأوضاع المعيشية أكثرترديا ، ويصدق الأمر بنسبة أقل في الضفة الغربية . يسعى الناس في تلك العيادات لنيل المساعدة من شيوخ يقدمون لهم التوجيهات الدينية ، وكذلك التعاويذ والأحجبة . ولا يندر أن تجد مهنيين ، وأشخاصا على درجة عالية من التعليم يسعون لاستشارة عرّافين وعجائز يقرأن الحظ في فناجين قهوة صغيرة .

السفر في اتجاهات مختلفة

يسافر بعض الفلسطينيين ، الذين يكدحون في ظل ظروف بالغة الصعوبة ، ويعجزون عن مغادرة أقفاصهم الحديدية ، ولا يملكون خيارات أخرى لتحسين أوضاعهم ، يسافرون في عالم من صنع خيالهم ، ويصابون بالجنون . عندما شرعت في سؤال الناس عن المجانين ، سرعان ما اكتشفت أن هناك العديد منهم في مدن وقرى فلسطين . في الوقت نفسه ، لا يوفر القادرون فرصة للسفر ، خاصة من النخبة ، يسافرون لحضور مؤتمرات ، وورشات عمل ، أو إلقاء محاضرات . ويقضي البعض ، من المعروفين كخبراء في الوضع الفلسطيني ، وقتا في الخارج أكثر مما يقضونه في فلسطين . يسافر آخرون في اتجاه الدين ، ويعودون إلى حقبة ذهبية في الماضي ، إلى الأصول النقية للإيمان ، عندما كان المسلمون أقوياء ، وقادرين على فتح العالم . ويتدبر آخرون أمور معيشتهم اليومية من يوم إلى آخر ، علاوة على أشخاص يسافرون إلى المستقبل ، لإنشاء مجتمع اليوتوبيا . توجد كل هذه النماذج بمستويات مختلفة في فلسطين .

تضم المجتمعات التي تعيش تغيرات اجتماعية سريعة ، وحسا بالأزمة ، كما يشير روبرت جاي ليفتون ، ثلاثة تصوّرات عن الزمن : صورة انتقالية تحاول رسم المجتمع المثالي في

المستقبل، وصورة استرجاعية تحاول العودة إلى فترة ذهبية في الماضي واستعادتها، وصورة اندماجية تحاول دمج الماضي القريب بالحاضر والمستقبل. توجد هذه الصور الثلاث في المجتمع بمستويات مختلفة، وقد تدفع ظروف موضوعية إلى سيادة هذه الصورة أو تلك على البقية.

التدين أكثر من مجرّد علاج. فنشوء الأصولية الدينية في حالة الفلسطينيين يمثل نوعا من الرفض، ليس رفضا للحداثة بحد ذاتها، بل رفض حداثة ضلت الطريق. يتضح شئ واحد من مقابلات مع أصوليين، أن التدين يحمى هوية وطريقة حياة يتهددهما خطر أمراض اجتماعية وسياسية مختلفة تأتي من مصادر غربية، من نوع المخدرات، الإباحية، الفردية المفرطة، انفراط عقد الأسرة، والتمرّد على التقاليد.

النموذج البطريركي التقليدي ثابت ومتغلغل في المجتمع. لذا ثمة حضور ملموس للنموذج الفردي السلطوي الذي يتجلى في مزيج من ممارسة القوة والتسامح. يجد الإنسان هذا النموذج في مختلف المؤسسات، والجامعات والمدارس والمستشفيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. لهذا السبب تبدو المؤسسات مشخنصة إلى حد كبير، وتعتبر بمثابة دكاكين خاصة لأفراد يشرفون عليها. يحدث هذا الأمر بصرف النظر عن مستوى التعليم، ومدى تطوّر الشخص الذي يدير المؤسسة. وقد يجد الإنسان أشخاصا على درجة عالية من التعليم، بشهادات من أكسفورد وكامبردج، ويجد أشخاصا أقل تعليما، لكنهم يديرون مؤسساتهم كما يدير الفرد إقطاعية خاصة. في منظومة كهذه، يكون الولاء أكثر أهمية من الكفاءة، ينال الفرد حظوة أو لا ينال اعتمادا على العواطف الخاصة للمسؤول. لا وجود لقوانين تحمي العاملين. بهذا المعنى تصبح المؤسسات أقفاصا حديدية، على درجة عالية من المركزية والبيروقراطية، وخاضعة للأمزجة. لا يجد الموظف الفرد في هذه المنظومة من يلجأ إليه. ويجد الناس أنفسهم رهينة كوابيس بيروقراطية في الحياة اليومية تحيل حياتهم إلى حجيم خالص.

مصدر القلق في الحاضر

المجتمع الفلسطيني في مرحلة ما بعد أوسلو، مجتمع يعيش حالة انتقالية، ويشهد تغيّرات اجتماعية وسياسية سريعة. وما يجعل الوضع صعبا بصورة خاصة بالنسبة لمعظم الناس، عدم وضوح الوجهة التي تأخذهم إليها هذه الفترة. هل يحصل الفلسطينيون على دولتهم، وأين؟ هل ستكون دولة كهذه مستقلة وقادرة على العناية بالحاجات الأساسية لمواطنيها؟ أي نوع من الدول ستكون؟ هل تضع حدا للاحتلال الإسرائيلي وتمكن الناس من تنفس الصعداء؟

تسم سمتان أساسيتان هذه الفترة الانتقالية على الصعيد النفسي. إحداهما إحساس

بالخسارة، حيث نجح الإسرائيليون في تقليص سقف توقعاتهم، ويمكن وصف الحالة السائدة على النحو التالي: كلما تغيّرت الأشياء، كلما وجدوا أنفسهم في المكان نفسه. السمة الثانية إحساس بالحيرة والتشاؤم. عبّر أحد الزملاء مؤخرا عن أمر كهذا، قائلا إنه يخشى النوم، خشية وقوع أحداث سيئة يسمع عنها في الصباح.

ما هي العوامل الموضوعية التي أسهمت في خلق مشاعر نفسية كهذه؟ أحد العوامل التدهور العام للأوضاع الاقتصادية، التي تشمل بين أشياء أخرى، زيادة معدلات البطالة الناجمة عن انخفاض فرص التشغيل، بسبب الإغلاق والتقييدات الإسرائيلية على حرية التنقل، زيادة واضحة في التفاوت بين المداخيل، أدت إلى ظهور قطاع صغير مزدهر من كبار الموظفين والتكنوقراط، وتهميش قطاع كبير من المجتمع. يصعب الحصول على معطيات حول التفاوت في الدخل، ويبدو أن تلك المعطيات غير متوّفرة بسبب حساسيتها بالمعنى السياسي.

ثمة تخوّف عام ألا تؤدي حالة الاستقلال وقيام الدولة إلى التحرر من التبعية لإسرائيل اقتصاديا وأمنيا وسياسيا. بكلمات أخرى، أن يكون الاستقلال شكليا، بينما يتواصل الاحتلال بواسطة التحكم عن بعد. علاوة على ذلك، ثمة تساؤلات حول طبيعة الحكم، ورغبة في عدم نسخ تجربة الأنظمة العربية في الحكم.

لا شك أن الحياة في هذا الجزء من العالم بالغة الصعوبة بالنسبة للغالبية العظمى من الناس. وقد تفسر هذه الحقيقة الزيادة الملموسة في مشاكل الصحة النفسية. ثمة تصاعد مزعج في وتيرة العنف الاجتماعي، حيث تؤدي الحوادث البسيطة إلى مشاكل بالغة الحدة. ربما نجحت الديناميات التقليدية للمجتمع الفلسطيني في التعامل مع تلك المشاكل في الماضي، لكنها أصبحت بالية في الوقت الحاضر. يضاف إلى ذلك، الضعف الواضح في النظام القضائي، وعجز المحاكم، وغياب القوانين الأساسية لتنظيم وتطبيق الأحكام القضائية.

لذا، لا تثير زيادة نسبة التدين بين معظم الفلسطينيين الدهشة، فهذا يمنحهم الملجأ، وطريقة في القبول والرفض، قبول الحضور الإلهي في الحياة اليومية للبشر، ورفض كافة المؤثرات التي تعتبر سلبية.

الواقع الافتراضي

يعاني المجتمع الفلسطيني من وجود جماعات مختلفة لا يوجد الكثير من الصلات بينها. لا يعرف أحد ما يفعل الآخر، لذلك لا تتراكم المعرفة لتحدث نوعا من التغيير من أجل الصالح العام، حتى المؤسسات الرسمية لا تنسق عملها، فتجد وزارة ما لا تعرف شيئا عن عمل الوزارة الأخرى. ثمة غياب للعلاقة بين المعرفة واتخاذ القرار. لذلك، ربما نلاحظ نشوء ثقافة الواقع

الافتراضي، حيث يتجلى الواقع من خلال منظومة تصوّرات افتراضية، تحل فيها الرموز بدل الواقع والتجربة الفعلية، حتى خارطة فلسطين تنكمش في كتب التربية الاجتماعية في المدارس، فلا يظهر منها سوى الضفة الغربية وقطاع غزة. يمارس الناس طقوسا من نوع عيد الاستقلال، لكنهم يعيشون واقع الاحتلال، ولا يحفل السجال العام بكثير من القضايا الخلافية، كأن بضعة لاعبين يقررون نيابة عن الجميع.

ومع ذلك، يلاحظ الإنسان قدرا كبيرا من المرونة، ودرجة عالية من الطاقة لدى الفلسطينيين. توجد هنا وهناك نقاط مضيئة حيث يستغل أفراد ظروفا معيّنة لتحسين وضعهم ووضع مجتمعهم، يرى المعلمين، رغم تدني مكانتهم وأجورهم، واكتظاظ مدارسهم، ووجود كثير من الظروف السلبية، يرى سعيهم لاكتساب المزيد من المهارات ومحاولة الابتكار. ويمكن العثور في مختلف الوزارات، رغم جيوش البيروقراطيين، على شبّان وشابات يحاولون تحقيق شئ ما. وفي القطاع الخاص يمكن ملاحظة تحسّن ملحوظ في تقديم الخدمات، وهي أحيانا على درجة عالية من المهارة، ونسمع بين الفينة والأخرى عن أشخاص يتحدون المحظورات الاجتماعية البائدة، ويمارسون حياتهم وحبهم وزواجهم بطريقة جديدة، رغم الضغوط الأسرية والتراتبية الاجتماعية.

المقالة مترجمة عن النص الإنكليزي الأصلي

مراجع عامة :

1-Benhabib, Seyla, Democracy and Difference (Princeton University Press, 1996)
2-Berger, John, Pig Earth (Vintage Books, 1992).
3- Castells, Manuel, End of the Millenium (Blackwell, 1998)
4-Fraser, Nancy, Justice Interrupts (Routledge, 1996)
5-Elkins, Stanley, Slavery (University of Chicago Press, 1976)
٦ - هلال، جميل ءالنظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو» (مواطن ١٩٩٧)
7-Lamar, Howard and Thompson, Leonard, The Frontier in History (Yale University Press, 1983)
7. Lamar, Howard, and Thompson, Leonard, The Frontier in History (Yale University Press, 1983).
8. Kymlicka, Will, Multicultural Citizensip (Clarendon Press, 1995).
9. Lifton, Robert Jay, Protean Man: Human Resilience in an Age of Fragmentation (University of Chicago Press, 1999).
10. Mansbridge, Jane, Beyond Adversary Democracy (University of Chicago Press, 1983).
١١ - نوفل، ممدوح ءالبحث عن الدولة» (مواطن ٢٠٠٠)
12. Stampp, Kenneth, The Peculiar Institution (Cintage Books, 1989).
13. Sternhell, Seev, The Founding Myths of Israel (Princeton University Press, 1998).
14. Sykes, Gresham, Society of Captives (Princeton University Press, 1971).
15. Young, Iris, Justice and the Politics of Difference (Pittsburgh University Press, 1990).